عقد اجتماعاً استثنائياً في مشروع مبنى الركاب "T2" بمطار الكويت

مجلس الوزراء: مراكز ترفيهية في جميع المحافظات

اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء من مشروع قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية الخاصة

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً بعد ظهر أمس في مشروع مبنى الركاب "T2" بمطار الكويت الدولي برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء.

وقال وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر بعد الاجتماع أن المجلس وفي وفي ضوء اهتمام مجلس الوزراء على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية وعلى هامش جولة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد برفقة الوزراء لمشروع مبنى الركاب "T2" بمطار الكويت الدولي ووضع الآلية المناسبة لوضع هذا المشروع وغيره من المشاريع حيز التنفيذ، فقد اطلع سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء خلال الجولة على مختلف المرافق والمنشآت التي يشملها المشروع.

كما استمع مجلس الوزراء بهذا الصدد إلى شرح قدمه وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتورة رنا عبدالله عبدالرحمن الفارس على آخر تطورات سير العمل والمراحل التي أنجزت.

كما ناقش مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الخدمات العامة بشأن مشروع مطار الكويت الدولي "T2" والمشاريع والمرافق ذات الصلة، حيث اطلع بهذا الصدد على التقارير التالية:

1 - التقرير الدوري المقدم من وزارة الاشغال العامة بشأن مراحل تنفيذ الأعمال الخاصة بمشروع مطار الكويت الدولي "T2" حتى نهاية شهر يونيو 2021.

2 - تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن التحديات التي تواجه مشروع توسعة مطار الكويت الدولي الجديد "T2" والمشاريع والمرافق ذات الصلة من خلال ما يتبين من النظام الآلي لإعداد ومتابعة خطة التنمية، والحلول المقترحة لتلافيها.

3 - تقرير الإدارة العامة للطيران المدني بشأن أنظمة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات "ICT" بمشروع مطار الكويت الدولي "T2" والمشاريع والمرافق ذات الصلة.

وقد أثنى مجلس الوزراء على الجهود المبذولة من قبل كل من "وزارة الاشغال العامة، والإدارة العامة للطيران المدني، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والجهات الحكومية ذات الصلة" التي أسفرت عن ارتفاع ملحوظ بنسبة إنجاز الأعمال المتعلقة بمشروع مطار الكويت الدولي "T2" والمشاريع والمرافق ذات الصلة، وتهيئة المشروع وفق أعلى المعايير التي تتناسب مع طبيعة المتطلبات المستقبلية، وذلك بما يضمن اتساق البرنامج الزمني المقرر للأعمال الانشائية مع خطة التشغيل الخاصة بالمشروع، وتذليل أية معوقات قد تواجه تنفيذه. وضمن إطار الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لدراسة المشاريع الترفيهية بما يؤدي إلى تلبية احتياجات التنمية الشاملة، ناقش مجلس الوزراء توصية لجنة الخدمات العامة بشأن مبادرة المراكز الترفيهية في المحافظات الست والتي تأتي ضمن المشاريع المدرجة بالخطة متوسطة المدى، وقرر مجلس الوزراء تكليف الهيئة العامة للشباب بالتنسيق مع كل من "الهيئة العامة للرياضة، والجهات التي تراها مناسبة" لوضع الآلية المناسبة بشأن المراكز الترفيهية وتفعيل دور مراكز الشباب في كافة محافظات دولة الكويت بما يساهم في جذب الأسر والأفراد، وتحقيق التطلعات المنشودة في هذا الشأن، وموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

كما أحيط المجلس علماً بتوصية اللجنة بشأن استثمار الحدائق والساحات الواقعة داخل المناطق، وبإفادة الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بشأن التوجه لإنشاء شركة حكومية لإدارة واستثمار الحدائق العامة وفقاً للإجراءات والنصوص المعمول بها في هذا الشأن، وقرر مجلس الوزراء تكليف الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع كل من "وزارة المالية، بلدية الكويت، والجهات التي تراها مناسبة" لوضع التصورات المناسبة حول إمكانية استثمار الحدائق العامة والساحات الواقعة في المناطق "السكنية، الاستثمارية، والتجارية، وغيرها"، وموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر خلال أسبوعين من تاريخه.

ثم ناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة بشأن إقرار مشروع قانون مدينة الحرير الذي مازال قيد الدراسة بمجلس الأمة، وقرر مجلس الوزراء تكليف وزير الدولة لشئون البلدية ووزير الدولة لشئون الإسكان والتطوير العمراني بسرعة التنسيق مع كل من "مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة، وإدارة الفتوى والتشريع" لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة بالانتهاء من مشروع قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية الخاصة.

الخالد مترئسا اجتماع الحكومة الاستثنائي في المطار

وخلال جولته والوزراء في مبنى الركاب الجديد

شركة حكومية لإدارة واستثمار الحدائق العامة والساحات الواقعة في المناطق السكنية

رئيس الوزراء في لقطة تذكارية مع المهندسين المشرفين على المشروع

ويستمع لشرح حول إجراءات ومعوقات العمل

أكد أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً لهذه القضية

محمد الفارس: وضع خارطة طريق جديدة لمواءمة مخرجات التعليم مع اتجاهات الاقتصاد الوطني وسوق العمل

دفع قاطرة الإصلاح والتطور التعليمي والاقتصادي في البلاد تحقيقا للتنمية الشاملة

أكد وزير النفط وزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس أمس أن الدولة تولي اهتماما كبيرا للتعليم وجودة مخرجاته ما يوجب الحاجة إلى الإسراع في بناء خارطة طريق جديدة لتحديث وتنويع مخرجات التعليم.

وقال الفارس في تصريح صحفي على هامش الاجتماع التنسيقي لتحديث مخرجات التعليم وربطها بمتطلبات سوق العمل ان خارطة الطريق الجديدة سيتم ربطها مع اتجاهات الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل المحلي لضمان الموائمة بين نواتج التعليم ومتطلبات سوق العمل.

وبين انها ستدفع بقاطرة الإصلاح والتطور التعليمي والاقتصادي في البلاد تحقيقا للتنمية الشاملة وتطبيقا لرؤية الدولة 2035 مشيرا الى ان مجلس الوزراء كلف وزير التعليم العالي بالتنسيق مع مؤسسات الدولة ذات الاختصاص بتقديم رؤية مشتركه بشأن تنويع مخرجات التعليم بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل.

وأضاف الفارس ان وزارة التعليم العالي أخذت على عاتقها أهمية تنويع مخرجات التعليم عبر تطوير خطط البعثات الخارجية والداخلية عن طريق طرح عدة تخصصات جديدة في خطة البعثات الخارجية لهذا العام وإبرام اتفاقيات تعاون مع دول جديدة تتماشى مع سوق العمل الى جانب انشاء جامعات خاصة جديدة وجامعة عبدالله السالم الحكومية.

واشار الى ان هذه الجهود تأتي استكمالا لمسيرة الإصلاح والتطوير الشاملة التي تتبناها الدولة في القطاعات كافة.

وذكر بيان لوزارة التعليم العالي انه تم خلال الاجتماع التنسيقي الأول تبادل المعلومات بشأن قضية موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل بين الجهات المعنية وتشخيص واقع مخرجات التعليم في مؤسسات التعليم العالي وعملية تحسين جودته ونوعيته اضافة الى تحديات سوق العمل.

تطوير خطط البعثات الخارجية والداخلية عن طريق طرح عدة تخصصات جديدة

وعقد الاجتماع برئاسة الدكتور الفارس وحضور ممثلي وزارة التعليم العالي ومجلس الجامعات الحكومية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومجلس الجامعات الخاصة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

وزير التعليم العالي مترئسا الاجتماع التنسيقي بشأن تحديث مخرجات التعليم

للتسهيل على أصحاب الأعمال وتوفير الوقت والجهد

«القوى العاملة» تطلق خدمات جديدة عبر بوابة النماذج الإلكترونية لإنجاز المعاملات

أطلقت الهيئة العامة للقوى العاملة أمس خدمات إلكترونية جديدة من خلال بوابة النماذج الإلكترونية لتسهيل أمور أصحاب الأعمال وإنجاز معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد.

وقالت المتحدثة الرسمية ومديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة أسيل المزيد في تصريح صحفي إن هذه الخدمات تم تنفيذها بأيدي فريق مركز نظم المعلومات بالهيئة وتهدف إلى التسهيل على أصحاب الأعمال وإنجاز معاملاتهم من خلال تعبئة النموذج المطلوب بموقع الهيئة الإلكتروني وخدمة النماذج الإلكترونية ومراجعة إدارة العمل المعنية لاستكمال إجراءات التحويل.

وأوضحت المزيد أن هذه الخدمات خاصة بإصدار اذن عمل وتحويل من خارج القطاع دراسة مادة "23" والمقصود منها تحويل عامل من مادة "24" إلى مادة "18" إضافة خدمة التحويل للعامل من مادة "18" إلى مادة "24".

وأضافت أنه من ضمن الخدمات أيضا خدمة إصدار اذن عمل وتحويل من خارج القطاع كفيل نفسه مادة "24" والمقصود منها تحويل عامل من مادة "24" إلى مادة "18" إضافة خدمة التحويل للعامل من مادة "18" إلى مادة "24".

أبدى رأيه في 1165 موضوعاً بقيمة مليار و493 مليون دينار

«المحاسبة»: تأخر بعض الجهات في إبرام العقود يعطل التنمية ويحمل المال العام مبالغ إضافية

ديوان المحاسبة

أعلن ديوان المحاسبة إبداء الرأي في 1165 موضوعا تنوعت بين مناقصة عامة وممارسات عقود استشارية وارتباطات بأوامر تغيرية وتجديد للعقود بقيمة تقدر بنحو 493ر1 مليار دينار كويتي "نحو 9ر4 مليار دولار امريكي" خلال الفترة من مطلع ابريل الماضي وحتى نهاية اغسطس الماضي.

وقالت عضو فريق اعداد التقرير السنوي لقطاع الرقابة المسبقة والدعم الفني بـ"المحاسبة" ياسمين باشا في تصريح صحفي أمس الأربعاء ان الديوان اصدر رأيه بالموافقة على عدد 581 موضوعا بقيمة اجمالية مقدارها 038ر1 مليار دينار "نحو 3ر4 مليار دولار".

وأضافت ان هذه الموضوعات تضمنت تعاقدات تتم المحاسبة بها على الأساس الفعلي بحدود القيمة الاجمالية المتعاقد عليها كما يمتد تنفيذ البعض منها لعدة سنوات مالية.

وأشارت الى تأخر بعض الجهات في إبرام العقود والأفراد، وتحقيق التطلعات المنشودة في هذا الشأن، وموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

ياسمين باشا: الديوان وافق على 581 موضوعا بقيمة مليار و38 مليون دينار

بعد صدور موافقة ديوان المحاسبة لموضوعات بلغ اجمالي قيمتها 61 مليون دينار "نحو 201 مليون دولار" لعدد "46" موضوعا ما يستوجب دراسة الإجراءات والسياسات المتبعة داخل الجهة لما يترتب على ذلك من تأخر المشاريع وتعطيل التنمية وإمكانية انسحاب المناقص المزمع التعاقد معه ما قد يحمل المال العالم بمبالغ إضافية.

وبينت ان الرقابة المسبقة بالديوان قامت بإخطار إدارة المخالفات المالية بقيام بعض الجهات بالارتباط قبل الحصول على موافقته المسبقة وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين "14-13" من قانون انشاء "المحاسبة" لعدد "26" موضوعا بقيمة ما يقارب 10 مليون دينار "نحو 33 مليون دولار" وذلك لاتخاذ اللازم بشأنها.

وأوضحت باشا ان الديوان أصدر رأيه بعدم الموافقة لعدد "28" موضوعا خلال الفترة المشار إليها بقيمة ما يقارب 76 مليون دينار "نحو 8ر250 مليون دولار" وذلك لعدم صحة إجراءات الترسية المتبعة من قبل بعض الجهات.

ولفتت إلى "استمرار تراخي بعض الجهات بموافاة ديوان المحاسبة بالمستندات المطلوبة وما يتصل بها من وثائق وبيانات وإيضاحات بالمخالفة لأحكام تعميم الديوان رقم "6" لسنة 2018 بشأن استيفاء كافة أوراق الموضوعات المعروضة قبل عرضها على الديوان".

وقالت انه نتج عن ذلك قيام الديوان برد أوراق عدد "358" موضوعا ما يشكل نسبة 31 في المئة من إجمالي عدد الموضوعات المعروضة على ديوان المحاسبة.